الصباح الاقتصادية
12
العدد 2685 - السنة التاسعة
الأحد 8 جمادى الأولى 1438 - الموافق 5 فبراير 2017
Sunday 5 February 2017 - No.2685 - 9th Year

السنة المالية الحالية ستحقق عجزاً حقيقياً ومتصلاً للمرة الثانية على التوالي

«الشال»: 1.1 مليار دينار... إيرادات الكويت النفطية في يناير الماضي

■ قيمة تداولات البورصة خلال شهر يناير «الاستثنائي» بلغت 1.185 مليار دينار

أوضح تقرير «الشال» الإقتصادي انه بانتهاء شهر يناير 2017، انقضى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2016/2017، وللشهر الثاني على التوالي، واصلت اسعار النفط تماسكها، حول الـ 50 دولار امريكي للبرميل، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر يناير، نحو 51 دولار امريكي. وهو اعلى بنحو 16 دولار امريكي للبرميل، اي بما نسبته نحو 45.7%، عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 35 دولار امريكي للبرميل، وأعلى بنحو 6 دولار امريكي عن سعر البرميل الإفتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 45 دولار امريكي. وكان معدل سعر شهر يناير 2016 قد بلغ نحو 23.3 دولار امريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2015/2016، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 42.7 دولار امريكي، اي ان معدل سعر البرميل لشهر يناير 2017 ارتفع بنحو 19.4% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وارتفع بنحو 118.9% عن معدل سعر البرميل لشهر يناير 2016.

ويفترض ان تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يناير، بما قيمته نحو 1.1 مليار دينار كويتي، وعليه يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية حتى نهاية شهر يناير 10- شهور- بما قيمته نحو 10.4 مليار دينار كويتي. وإذا إفترضنا ثبات مستوى الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو إفتراض غير واقعي-، ستبلغ الإيرادات النفطية المتوقعة، نحو 12.6 مليار دينار كويتي، اي اعلى بما نسبته نحو 46.5% عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 8.6 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 1.6 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة الإيرادات المتوقعة، خلال الفترة نحو 14.2 مليار دينار كويتي.

ولو تحقق ذلك، وبافتراض صرف كل المقدر بالموازنة والبالغ نحو 18.9 مليار دينار كويتي، ومن دون إقتطاع ما يرحل لإحتياطي الأجيال القادمة لأنه أمر لا معنى له في حالة تحقق عجز يمول من الإحتياطي العام او بالإقتراض بضمان إحتياطي الأجيال القادمة، فإن العجز الفعلي قد يبلغ نحو 4.7 مليار دينار كويتي. ولكن رقم العجز قد يكون اكبر أو أقل وفقا لتطورات أسعار النفط خلال الشهرين القادمين من السنة المالية الحالية، وبخفضه اي إقتطاع من النفقات المقدرة في الموازنة عند مراجعة النفقات الفعلية في الحساب الختامي، وفي كل الأحوال، ستستمر السنة المالية الحالية بتحقيق عجز حقيقي ومتصل وللسنة المالية الثانية على التوالي.

أداء بورصة الكويت - يناير 2017

كان شهر يناير شهراً إستثنائياً، بلغت فيه قيمة تداولات البورصة -سيولتها- نحو 1.185 مليار دينار كويتي، اي 3.7 ضعف قيمة تداولات شهر ديسمبر الفائت، ونحو 41.3% من مجمل قيمة التداول لكامل عام 2016، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يناير نحو 53.9 مليون دينار كويتي، او نحو 4.6 ضعف معدل قيمة التداول اليومي لعام 2016، ونحو 3.4 ضعف معدل قيمة التداول اليومي لعام 2015، وذلك المستوى المرتفع من السيولة امر لم تشهده بورصة الكويت منذ عام 2009. وارتفاع سيولة شهر يناير امر مستحق، لأن البورصة الكويتية عانت من سواد جرعة هلع ليست كلها مبررة، ولفترة طويلة بدءا من ازمة العالم المالية في خريف عام 2008، وبحلول منتصف العام الفائت، اصبحت اسعار 90% من الشركات المدرجة تباع دون قيمتها الدفترية، ونحو 45% منها دون قيمتها الدفترية بخصم تراوح ما بين 50-90%. ولكن، تاريخ البورصة الكويتية فيه الكثير من الإنحراف بإتجاه المغامرة، او إختطاف متعاملين لإتجاه سيولة السوق نحو جرعات زائدة من المضاربة الضارة، وعلى عدد محدود من الشركات، بغرض رفع أسعارها بشكل مبالغ فيه، وعلى مدى زمني قصير، ثم التخلص منها، بعد تحويل ملكيتها إلى ضحايا جدد.

لذلك، كان من الضروري متابعة توجهات السيولة في شهر شديد النشاط، وإستكمالا لتقريرنا السابق، نتابع توجهات تلك السيولة على أربع فئات مدرجة كالتالي:

• 10% الأعلى سيولة: وعددها 18 شركة مدرجة، وكانت خلاصتها إستحواذها في شهر يناير على 51.1% من سيولة البورصة بينما ساهمت بنحو 44.5% من القيمة السوقية لكل الشركات المدرجة، ضمنها 11 شركة كبيرة -بقيمة سوقية أعلى من 100 مليون دينار كويتي- تساهم بنحو 43.5% من قيمة السوق وكان نصيبها 73% من سيولة تلك الفئة، وذلك فيه منطق، و7 شركات صغيرة إستحوذت على 27% من سيولة تلك الفئة، ولم تتعد قيمتها السوقية 1% من قيمة كل شركات البورصة، وهو مؤشر مضاربة ضارة.

• 10% الأعلى قيمة سوقية: وإستحوذت تلك الفئة على 31.4% من سيولة البورصة، وساهمت بنحو 70.4% من قيمتها السوقية، ولكن، ضمنها كان إنحراف السيولة بائن لـ 9 شركات، حظيت بنحو 89.2% من سيولة تلك الفئة، تاركة نحو 10.8% من سيولة الفئة لـ 9 شركات كبيرة أخرى.

• 10% الأدنى قيمة سوقية: وإستحوذت على 2.1% من سيولة السوق، رغم أن مساهمتها في قيمته لا تتعدى 0.3%، وضمنها حازت 5 شركات على 98.4% من سيولة تلك الفئة، بينما لم تحظى 13 شركة صغيرة أخرى سوى 1.6% من سيولة الفئة، ذلك الإنحراف في السيولة ضمن الفئة، يوحي بارتفاع شديد لجرعة المضاربة على بعض شركاتها.

سيولة قطاعات البورصة: في البورصة 5 قطاعات نشطة، تساهم بنحو 87.1% من قيمتها وحازت على 90.3% من سيولة شهر يناير، بما يوحي بتناسق بين السيولة ونقل تلك القطاعات من قيمة البورصة. ولكن، ضمن تلك القطاعات كان هناك إنحراف في توجهات السيولة، فقطاع الخدمات المالية حاز على 28.6% من سيولة البورصة، بما يعادل نحو 2.8 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاع العقاري حاز على 20.2% من سيولة البورصة وبما يعادل 2.4 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاعين قطاعي مضاربة، بينما حاز قطاع البنوك على 20.1% من سيولة البورصة بما يوازي 42.7% فقط من مساهمته في قيمتها، وقطاع البنوك الأكثر إنضباطا وملاءة والأكثر استفادة من ارتفاع اسعار الأصول. اما بقية القطاعات التسعة، سائلة وغير سائلة، كلها حازت من السيولة نسبا مقاربة لمساهمتها في قيمة البورصة.

وفي خلاصة، اسران تعتقد بضرورة مراقبتهما، الأول، هو ضرورة توخي الحذر من قبل المتعاملين وعدم الإنجراف إلى التعامل في البورصة عندما ترتفع جرعة المضاربة الضارة وغير المبررة، أي عندما يميل إتجاه كل المؤشرات -وخصوصا السعري- ومعظم أسعار الأسهم إلى السير في إتجاه واحد إلى الأعلى، والآخر، خاص بالجهات المنظمة، فحصيلة توجهات سيولة شهر يناير الزائدة،

رسم بياني يوضح توزيع القيمة السوقية حسب القطاعات في نهاية يناير 2017

البيان	2016/12/31 (ألف دينار كويتي)	2015/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	24,204,069	23,597,690	606,439	%2.6	⇧
مجموع المطلوبات	20,799,337	20,406,506	392,831	%1.9	⇧
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	2,884,563	2,755,939	128,624	%4.7	⇧
مجموع الإيرادات التشغيلية	745,309	728,757	16,552	%2.3	⇧
مجموع المصروفات التشغيلية	252,021	234,687	17,334	%7.4	⇧
المخصصات	152,317	164,397	(12,080)	%7.3-	⇩
الضرائب	28,811	33,154	(4,343)	%13.1-	⇩
صافي الربح	312,160	296,519	15,641	%5.3	⇧
المؤشرات					
العائد على معدل الموجودات	%1.3	%1.3			⇔
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%10.5	%10.8			⇩
العائد على رأس المال	%10.5	%10.4			⇧
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	52	52	0	%0.0	⇔
إقفال سعر السهم (فلس)	850	900	(150)	%16.8-	⇩
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	12.5	13.4			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.1	1.1			

جدول بياني يوضح النتائج المالية للبنك الوطني

البنك الوطني يحقق صافي أرباح بقيمة 312.2 مليون دينار خلال 2016

لازالت لم تظل 50% من الشركات المدرجة، التي كان نصيبها من تلك السيولة نحو 2.8% فقط، وضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و10 شركات من دون اي تداول، وتلك حالة مرضية، لابد من وجود حلول لها.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة - يناير 2017

انتهى الشهر الأول من عام 2017 بأداء موجب لغالبية أسواق العينة، حيث حققت 9 أسواق مكاسب، بينما حققت 5 أسواق خسائر، وكانت المكاسب بالأرقام أعلى من الخسائر، وشملت المكاسب السوق الأمريكي والسوق الألماني والسوق الصيني والسوق الهندي وهي الأسواق الأكثر تأثرا بتنصيب الرئيس «ترامب» رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، 3 أسواق أخرى كانت حساسة لما يسمى بأثر «ترامب» وهي السوق البريطاني والسوق الياباني والسوق الفرنسي، كانت ضمن الأسواق الخاسرة، ذلك يوحي بأن الوقت لازال مبكرا لمعرفة ثقل واتجاه حصيلة أثر «ترامب» على أداء الأسواق.

أكبر الرابحين في شهر يناير كان مؤشر بورصة الكويت الوزني الذي حصد مكاسب في شهر واحد بنحو 12.4% -18.9%- مكاسب للمؤشر السعري للبورصة ولكنه لا يصلح للقياس-، وقد مضى وقت طويل منذ تصدرت بورصة الكويت أداء أسواق العينة. ثاني أكبر الرابحين كان السوق البحريني الذي كسب نحو 6.8%، وثالث أكبر الرابحين كان سوق دبي الذي كسب نحو 3.2%، وسوق دبي هو أكثر أسواق الإقليم مكاسب في السنوات الأخيرة، وإذا أضفنا للأسواق الرابحة في شهر يناير، السوق القطري، الذي جاء سادسا في مستوى الأداء الموجب بمكاسب بنحو 1.5%. -بعد سوقا الهند والصين-، يبدو أنه شهر أسواق إقليم الخليج بعد تصدر الأداء بأربعة.

مراتب من السنة الأولى. وإذا إستثنينا السوق الكويتي الذي كابد من ضعف طويل واستحق بعض التعويض وإن بتدخل من المال العام، تبدو مبررات تفوق أسواق الخليج محصورة في صمود إتفاق منتجي النفط، وتوفر بعض المؤشرات على بعض الإنفراج في الأحداث الجيوسياسية.

أكبر الخاسرين كان السوق الفرنسي الذي فقد في شهر يناير نحو 2.3% -2.3%-، وتلك تبدو مفارقة لمخالفته إتجاه شريكه الرئيس أو السوق الألماني الذي كسب 0.5% في نفس الشهر، وذلك مؤشر على صعوبة توحيد الرؤى حول المتغيرات السياسية الكبيرى. تلك الحيرة صحيحة أيضا بالنسبة لإقليم الخليج، فثاني أكبر الخاسرين في شهر يناير كان السوق السعودي، الذي فقد 1.5% -1.5- بعد أداء مميز في شهري نوفمبر وديسمبر 2016، وثالث أكبر الخاسرين كان السوق البريطاني الذي فقد 0.6% -0.6-، بالإضافة إلى سوق مسقط وبخسارة طفيفة بحدود 0.1% -0.1- أو خامس الخاسرين بعد السوق الياباني.

وتنتظر أسواق العينة متغيرات سياسية كبرى، فأثر «ترامب» سوف يظهر تباعا، إما بإتجاه التهدئة أو بإتجاه إنفراط عقد العولمة، ثم محادثات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بدءا من شهر مارس، والأخطر يأتي في صيف العام الجاري مع نتائج إنتخابات فرنسا وألمانيا. لذلك، من غير المتوقع إستقرار أداء الأسواق قبل النصف الثاني من العام الجاري إن سارت المتغيرات السياسية المؤثرة في الإتجاه الصحيح، أما إن سارت تلك المتغيرات في الإتجاه غير الصحيح، فالتوتر سوف يصبغ أداءها لكل العام، وقد يكون عام صعب عليها.

وإذا إستثنينا أيضا السوق الكويتي الذي كان أداءه إستثنائيا في شهر يناير، وبدأ مع نهاية الشهر بالتصحيح، وهو أمر صحي، بما يوحي انه قد يعود إلى أداءه الطبيعي، من المتوقع أن يتذبذب أداء كل الأسواق في شهر فبراير. فالأسواق في المنطقة الموجبة قد تتجه إلى الأداء السالب أو العكس وفقا لأثر المتغيرات السياسية، بينما من المحتمل أن يستمر أداء الأسواق ما بين الموجب والسالب مثل ما حدث في شهر يناير إن لم تحدث مفاجآت على المستوى السياسي.

نتائج بنك الكويت الوطني 2016

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك، -بعد خصم الضرائب-، قد بلغ 312.2 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 15.6 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5.3%، مقارنة بنحو 296.5 مليون دينار كويتي، في عام 2015. في حال إستبعاد الأرباح غير المكررة المتضمنة في أرباح عام 2015، والناتجة من عملية بيع حصته في بنك قطر الدولي خلال عام 2014، نجدها قد ارتفعت بنحو 11.8%. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهمي البنك نحو 295.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 282.2 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2015، أي بارتفاع بنحو 13 مليون دينار كويتي أو ما نسبته نحو 4.6%. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى الارتفاع في إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات. ويعرض الرسم البياني التالي، للتطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة 2008-2016.

وارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 2.3%، أي نحو 16.6 مليون دينار كويتي، حين بلغ نحو 745.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بما قيمته 728.8 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2015. وارتفع بند إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 80.2 مليون دينار كويتي، وارتفعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 50.2 مليون دينار كويتي، وبذلك ارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 30 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 94.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 84.5 مليون دينار كويتي، نهاية عام 2015. وارتفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها، التقليدي والإسلامي) إلى نحو 369.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 330.2 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 39.6 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات الاستثمارات بنحو 25.8 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 6.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 32.2 مليون دينار كويتي، نتيجة إحتوائها على أرباح غير مكررة ناتجة عن بيع استثمار في شركة زميلة. وعند إستبعاد الأرباح الإستثنائية، تكون جملة الإيرادات التشغيلية قد ارتفعت بنحو 5.4%.

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها 17.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 7.4%، وصولا إلى نحو 252 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 234.7 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2015. تحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنود مصروفات التشغيل، معظمها، باستثناء بند إطفاء موجودات غير ملموسة،

■ السوق الفرنسي أكبر الخاسرين في يناير بعدما تراجع نحو 2.3- في المئة

وحسب تقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، كان الارتفاع في المصروفات التشغيلية من نحو 195.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 208.6 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 13.1 مليون دينار كويتي، او نحو 6.7%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 152.3 مليون دينار كويتي، منخفضا بنحو 12.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 164.4 مليون دينار كويتي.

وتشير البيانات المالية للبنك، إلى ان إجمالي الموجودات سجل ارتفاعا، بلغ 606.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 2.6%، ليصل إلى نحو 24.204 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2015، حين بلغ 23.598 مليار دينار كويتي. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، تصبح نسبة النمو نحو 1.3%، مقارنة بمستواها في نهاية عام 2015. وحققت محفظة قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء، التي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعا، بلغت نسبته 0.4% وقيمته 60.5 مليون دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى 13.611 مليار دينار كويتي (56.2% من إجمالي الموجودات)، مقابل 13.551 مليار دينار كويتي (57.4% من إجمالي الموجودات)، في عام 2015. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، نجدها قد تراجعت بنحو 2.5%. وانخفضت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك إلى نحو 1.28% مقارنة مع 1.34% في عام 2015، فيما ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى 365% مقارنة مع 322%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 392.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1.9% بعد ان كانت 20.407 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2015، لتصل إلى نحو 20.799 مليار دينار كويتي. وإذا استثنينا تأثير تجميع بيانات بنك بوبيان، تبلغ نسبة النمو نحو 0.8% مقارنة بمستواها في نهاية عام 2015. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 85.9%، مقارنة بنحو 86.5% في عام 2015.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية من دون إستثناء الأرباح غير المكررة، إلى ارتفاع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، ليصل إلى 10.5%، بعد ان كان عند 10.4%، (وفي حال استثناء الأرباح غير المكررة، نجده قد ارتفع، مقارنة مع نحو 9.8% عن عام 2015) بينما انخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 58.5%، قياسا بنحو 60.3%، (ولكنه ارتفع بالمقارنة مع نحو 56.8% في حال استثناء الأرباح غير المكررة)، وحافظ مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، على مستوى 1.3%، ثابتة، للفترتين، (وفي حال استثناء الأرباح غير المكررة، نجده قد ارتفع، بالمقارنة مع نحو 1.2%). وحافظ البنك، أيضا، على ربحية السهم الواحد (EPS)، ثابتا، عند نحو 52 فلس، للفترتين، (ولكنه ارتفع، عند المقارنة مع نحو 49 فلس عند إستثناء الأرباح غير المكررة)، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 12.5 مرة (أي تحسن)، مقارنة بنحو 15.4 مرة، من عام 2015، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.1 مرة، مقارنة بنحو 1.3 مرة، لعام 2015. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 30% من القيمة الإسمية للسهم، أي ما يعادل 30 فلسا كويتيا، وتوزيع 5% أسهم منحة، وهي نفس التوزيعات عن عام 2015، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائدا نقديا بلغت نسبته 4.6% على سعر الإقفال في نهاية 2016/12/31 والبالغ 650 فلس كويتي للسهم الواحد.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، اقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 408.1 نقطة، وبإنخفاض بلغ قيمته 3.3 نقطة، ونسبته 0.8% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 45.1 نقطة، اي ما يعادل 12.4% عن إقفال نهاية عام 2016.

	اسم الشركة	يوم الخميس 2017/02/02	يوم الخميس 2017/01/26	التغير %	التغير إقفال 2016
1	بنك الكويت الوطني	397.9	415.5	(4.2)	9.6
2	بنك الخليج	201.5	219.4	(8.2)	3.3
3	بنك الكويت الدولي	366.8	349.7	4.9	4.9
4	البنك الأهلي الكويتي	216.1	219.3	(1.5)	10.0
5	بنك الكويت المركزي	231.3	239.7	(3.5)	7.7
6	بنك برقان	396.2	378.6	4.6	9.8
7	بنك بوبيان	302.4	316.7	(4.5)	6.7
8	بيت التمويل الكويتي	1,343.4	1,343.4	0.0	14.8
	القطاع البنكي	417.0	426.7	(2.3)	9.9
9	الصناعات الصناعية	131.4	128.5	2.3	16.7
10	الإنشاءات والبناء	413.4	437.7	(5.6)	64.5
11	الإستثمارات الوطنية	176.2	161.1	9.4	47.4
12	مشاريع الكويت القابضة	1,203.4	1,270.2	(5.3)	8.0
13	أسمنت الكثيبان والإستثمار	76.5	80.6	(5.1)	45.4
	قطاع الإستثمار	362.7	374.8	(3.2)	16.4
14	بيت التأجير	66.2	66.2	0.0	7.3
15	الخليج للتأمين	382.1	410.6	(6.9)	0.0
16	وربة للتأمين	178.4	169.0	5.6	4.4
17	أمريكية للتأمين	81.9	83.6	(2.0)	(2.0)
	قطاع التأمين	148.9	151.7	(1.8)	2.7
18	عقارات الكويت	128.9	134.6	(4.9)	27.9
19	المعمارية القابضة	220.5	216.2	1.9	14.9
20	الوطنية العقارية	307.3	302.7	1.5	28.8
21	المباني العقارية	1,574.8	1,635.3	(3.7)	9.9
	القطاع العقاري	232.0	234.9	(1.2)	18.5
22	مجموعة الصناعات الوطنية	141.2	143.0	(1.3)	29.5
23	أعيان الكويت	738.7	655.8	12.6	19.5
24	صناعات التبريد والتكييف	112.2	110.5	1.5	1.5
25	الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية	251.8	199.8	16.0	54.6
26	المقاولات والخدمات البترولية	40.3	40.9	(1.5)	3.1
	القطاع الصناعي	216.7	200.5	8.1	25.7
27	أسمنت الكويتية	740.7	740.7	0.0	(4.8)
28	حديد الكويتية	141.8	141.8	0.0	0.0
29	المعادن العصرية	2,833.0	2,752.4	2.9	17.7
30	شركة زين	822.1	775.1	6.0	51.9
31	شركة الصفاة القابضة	20.0	20.3	(1.5)	80.2
	قطاع الخدمات	1,013.2	822.1	4.0	28.1
32	نقل وتجارة المواشي	200.0	203.3	(1.6)	12.2
33	شركة الصفاة العالمية	101.3	106.4	(4.8)	13.8
34	الشركة الدولية للإستثمار	2,561.9	2,581.6	(0.8)	0.0
	قطاع الأغذية	892.1	901.1	(1.0)	0.6
35	شركة المشروعات والتنمية الصناعية	370.8	370.8	0.0	3.2
36	أعيان القابضة	338.7	342.7	(1.2)	12.0
37	أعيان ع ق عقارية	610.7	610.7	0.0	10.7
	قطاع الشركات غير الكويتية	233.6	234.3	(0.3)	4.9
	السوق العام	408.1	411.4	(0.8)	12.4

تغيرات أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت